4 القرن التاسع عشر

مقدمة

إذا تأملنا صورة الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، 1798 ـ 1922، فسنجد أن ملامح هذه الصورة لم تتبدل في مجملها. فقد بقيت رقعة الإمبراطورية تتقلص في الوقت الذي كان رجال الدولة يتنازعون على السلطة في العاصمة والأقاليم الأخرى. لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. إذ اندلعت ثورات داخلية بالإضافة إلى الحروب التي اضطرت الدولة لخوضها للدفاع عن كيانها. ومن الملاحظ أن الحكومة المركزية أصبحت تتدخل بقدر أكبر في القضايا الاجتماعية التي تمس حياة الفرد، ومنها إعادة تنظيم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين والوضع القانوني للنساء الذي بقي معلقاً حتى نهاية القرن. لكن الخطر الداهم في تلك الحقبة كان الصراعات الطائفية والقومية التي أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية.

obeikandl.com

تراجع حدود الإمبراطورية وما واكبها من ثورات واضطرابات داخلية

بحلول القرن العشرين أصبح الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية عبارة عن سهل ساحلي صغير يمتد من أدرنة إلى اسطنبول، والواقع أن خمسين بالمئة من رعايا الدولة العثمانية كانوا يعيشون في البلقان حتى سنة 1850. وبحلول سنة 1906 أصبحت هذه النسبة لا تتجاوز العشرين بالمئة.

استمرت الحروب الخارجية على جبهة البلقان وخاصة مع روسيا، في تقطيع أوصال الدولة العثمانية. وسبق أن أشرنا إلى جنوح الزعماء المحليين إلى التفرد بحكم أقاليمهم تحت مظلة السلطنة العثمانية. والحق أن الثورات التي اندلعت هنا وهناك لم يكن الهدف منها في بادئ الأمر الاستقلال عن الدولة وإنما إجراء إصلاحات مدنية مثل تحقيق العدالة أو تخفيض الضرائب. لكن القرن التاسع عشر شهد حركات كانت تطمح إلى سلخ أقاليم معينة عن الدولة العثمانية وإنشاء دول مستقلة ذات سيادة. والواقع أن الدول العظمى آنذاك دعمت هذه الحركات التحررية وكان دعمها عاملاً حاسماً في نجاح هذه الحركات. وهكذا كان القرن التاسع عشر، العصر الذي تخلت فيه الدولة عن الكثير من الأقاليم نتيجة للثورات التي قام بها رعايا الإمبراطورية ضد حكامهم العثمانيين.

وفي نهاية القرن الثامن عشر جرد نابليون بونابرت حملة لغزو مصر 1798، إلا أنه اضطر للعودة بمفرده إلى فرنسا على

جناح السرعة سنة 1799 وأعقب ذلك استسلام الجيش الفرنسي للقوات البريطانية والعثمانية (انظر الخريطة 3). على أثر هذه الأحداث تمكّن ضابط عثماني من أصل ألباني عُرف فيما بعد بـ محمد علي باشا، من الاستيلاء على السلطة وتنصيب نفسه حاكماً على مصر سنة 1805. والحق يقال أن هذا القائد الفذ استطاع خلال مدة حكمه التي استمرت حتى وفاته سنة 1848، أن ينشئ جيشاً قوياً كاد يقضي به على الدولة العثمانية، ويقلب ميزان القوى الأوروبية، وعلى أية حال فقد تمكنت مصر بفضل قيادة محمد علي وسياسته أن تتبع خطاً مستقلاً عن باقي الولايات العثمانية، بالرغم من أنها بقيت نظرياً تحت السيادة العثمانية حتى بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 ضُمت مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وخاضت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب حليفتيها ألمانيا والنمسا.

في الوقت الذي كان فيه محمد علي يبسط سيطرته على الجزء الجنوبي الشرقي للإمبراطورية العثمانية، اندلعت نار الثورة في الجزء الشمالي الغربي من الإمبراطورية حيث قام الصرب بمطالبة السلطان بإصلاح الإدارة المحلية والقضاء على الفساد وسوء استخدام السلطة. ولما تعذر ذلك عمد الثوار الصرب إلى طلب المساعدة من روسيا ونشأ عن ذلك صراع معقد شمل الدولتين العثمانية والروسية من جهة والصرب من جهة ثانية. والواقع أن بلاد الصرب كانت منذ سنة 1817 محكومة من أمير

صربي بالوراثة، وكانت فعلياً منفصلة عن الدولة العثمانية. لكن هذا الانفصال لم يُعترف به بشكل رسمي إلا بعد انعقاد مؤتمر برلين سنة 1878. ومما يسترعي النظر أن الفتوحات العثمانية بدأت بالحكم المباشر للبلاد المفتوحة ثم تحول هذا الحكم المباشر إلى تبعية تحت السيطرة العثمانية وأخيراً تحولت هذه التبعية إلى استقلال تام. أما الخسائر الأخرى التي مُني بها العثمانيون فكانت على أطراف الإمبراطورية الروسية ،حيث فقد العثمانيون بيساربيا بموجب معاهدة بوخارست سنة 1812.

بقيت منطقة البلقان مسرحاً للاضطرابات علماً بأن الدول الكبرى لم تكن ترى مصلحة لها في تفكك الدولة العثمانية وبالتالي تعاظم النفوذ الروسي في المنطقة. لذلك كانت هذه الدول تتدخل للمحافظة على الوضع الراهن. ومن الشواهد على ذلك معاهدة أدريانوبل سنة 1829 التي أجبرت روسيا على التخلي عن معظم المكاسب التي حققتها سنة 1828 عندما حققت الجيوش الروسية عدة انتصارات كبيرة في غربي الأناضول واجتاحت الأراضي الواقعة غرب البحر الأسود واحتلت أدرنة العاصمة القديمة للعثمانيين على الحدود الحالية التي تفصل بين بلغاريا وتركيا الحديثة. (راجع الخريطة 4).

وهنا لا بد من التطرق مرة أخرى إلى المسألة التي سميت بـ«المسألة الشرقية» التي بقيت تقض مضجع الدول الكبرى إبّان القرن التاسع عشر. وتتلخص المسألة في كيفية حل المشكلة التي ستنشأ دون ريب فيما لو بقيت حدود الإمبراطورية تتراجع.

المصدر: Adapted from Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300-1914 (Cambridge, 1994), xxviii.*

خريطة 4: تمثل الخريطة تحول الإمبراطورية العثمانية إلى كيان مقطّع الأوصال، 1672 - 1913

والواقع أن الكثير من القادة الأوربيين كانوا يخشون أن يؤدي انهيار الدولة العثمانية إلى تهديد السلام الإقليمي وزرع الفوضى التي لا تحمد عقباها. لذلك اتفقوا فيما بينهم على الحرص على وحدة كيان الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن موقف الدول الأوربية كان يتلخص في إجماع هذه الدول على أن مصلحتهم المشتركة تقضي بترك بنية الدولة تتصدع شريطة أن لا يؤدي هذا التصدع إلى الانهيار التام إن صح التعبير. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما من شك أن دعم الدول الأوربية للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم في تعجيل انهيار الدولة العثمانية وهو الحدث الذي كان يخشاه الأوربيون ويسعون لتجنب وقوعه.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى حرب الاستقلال اليونانية بين سنتي 1821 و1830. فبعد أن اخفق العثمانيون في إخماد نار الثورة اليونانية، دعا السلطان محمود الثاني سنة 1824 محمد علي باشا للتدخل بأسطوله وجيشه القويين بغية القضاء على الثورة. والحق أن محمد علي قام خير قيام بالمهمة الموكولة إليه إلى أن تدخلت قوة بحرية مؤلفة من سفن بريطانية وفرنسية وروسية تمكنت من تدمير البحرية المصرية في نقارينو. وبعد ثلاث سنوات اضطر العثمانيون للانسحاب من الجزء الجنوبي لليونان الحالية التي أصبحت منذ ذلك الحين دولة مستقلة بموجب معاهدة لندن التي أُبرمت سنة 1830.

كان من تداعيات هذه الأحداث أن محمد علي باشا شعر

أن من حقه ضم بلاد الشام إلى ولايته تعويضاً له عن المساعدة التي قدمها للباب العالي في الحرب اليونانية. وقد نجم عن ذلك الحملة العسكرية التي جردها على سورية بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي تمكن إثر ذلك من احتلال عكا ومن ثم دمشق وحلب وتوّج انتصاراته بهزيمة الجيش العثماني الذي تصدى له في قونيه في وسط الأناضول، بحيث أصبح جيش محمد علي يهدد اسطنبول. ومن سخريات التاريخ أن روسيا العدو اللدود للعثمانيين تدخلت عسكرياً في تلك الآونة لمنع الجيش المصري من التقدم نحو اسطنبول والإطاحة بالحكومة العثمانية. ولا غرو فقد كان الروس يخشون أن يستولي محمد علي على مركز السلطة ويستبدل السلالة الحاكمة بسلالة جديدة قوية تهدد مصالحهم. ولذلك وقف الروس إلى جانب العثمانيين ووقعوا سنة 1833 «معاهدة هونكيار اسكليسي» التي تعهد الروس بموجبها مؤازرة الدولة العثمانية في حال تعرضها للخطر.

وبقي محمد علي لسنوات بعد سنة 1830 يسيطر على معظم الأقطار العربية بالإضافة إلى رقعة في جنوب شرقي الأناضول، وفي سنة 1838 هدد بإعلان استقلاله التام عن الدولة العثمانية، مما دفع العثمانيين إلى مهاجمة قواته في سورية ولكنهم منيوا بهزيمة ساحقة. عندئذ تدخلت الدول الأوربية (ما عدا فرنسا) لإنقاذ الدولة العثمانية، ونجم عن هذا التدخل تجريد محمد علي من جميع المكاسب التي حققها، وإجباره على التخلي عن جزيرة كريت وسورية بالإضافة إلى مكة والمدينة، تاركين له

كتعويض ولاية مصر ليحكمها هو وأعقابه من بعده. خلاصة القول أن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح بظهور دولة مصرية قوية وما يترتب على ذلك من اختلال ميزان القوى التي كانت الدول الأوروبية تود المحافظة عليه[1].

والحق أن انفصال مصر التام عن الدولة العثمانية أصبح حقيقة واقعة سنة 1869 عندما ترأس الخديوي إسماعيل حفل افتتاح قناة السويس. وقد زاد هذا الحدث من تعميق الروابط الاقتصادية بين مصر وأوروبا وكان من تداعيات ذلك احتلال البريطانيين لمصر سنة 1882. وفي سنة 1914 أصبحت مصر محمية بريطانية بعد مرور 400 سنة على دخول جيوش السلطان سليم الأول القاهرة وقضائه على دولة المماليك.

ويمكن القول أن المسألة الشرقية أخذت تظهر على حقيقتها من خلال العمل الدبلوماسي الذي أعقب الحرب العثمانية الروسية في الفترة 1877 ـ 1878 والذي كان من تبعاته تقهقر الدولة العثمانية بصورة ملحوظة. إذ أجبرت روسيا الدولة العثمانية على توقيع اتفاقية سان ستيفانو التي نجم عنها تعاظم النفوذ الروسي في ربوع البلقان برمته. ولما كان ذلك يخل

(1) لا تزال هذه القضية بالذات موضع نقاش. إذ تقول عفاف لطفي مرصوط في كتابها «مصر في عهد محمد علي»: أن مصر كانت على عتبة نهضة اقتصادية أجهضتها الدول الأوروبية. لكن عدداً من الباحثين يخالفونها الرأي (المعرب).

بتوازن القوى على الساحة الأوروبية فقد سارع الأوروبيون وعلى رأسهم بسمارك المستشار الألماني الداهية، إلى عقد مؤتمر في برلين أدى إلى حرمان روسيا من مكاسبها الأخيرة وسلخ صربيا والجبل الأسود ورومانيا وإعلان استقلال هذه الدول. والحق يقال أن سيادة الدولة العثمانية على هذه الأقطار أضحت شكلية في السنوات الأخيرة. أما فيما يخص البوسنة والهرسك فقد بقيت الدولة العثمانية تتمتع بسيادة شكلية على هاتين المقاطعتين حيث تولت الإدارة المحلية حكومة الهابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا) إلى أن ضُمتا نهائياً إلى الإمبراطورة النمساوية ـ الهنغارية التي كانت عاصمتها ڤيينا. أما بلغاريا وما جاورها فقد نصت اتفاقية سان ستيڤانو على قيام دولة مستقلة على ثلث مساحتها وسُمح للعثمانيين بممارسة نوعاً من السيادة على الثلثين الباقيين. وفي الوقت نفسه توصلت رومانيا إلى اتفاق مع روسيا بشأن تقاسم الأراضي المتنازع عليها. إذ حصلت رومانيا على دوبروجه على الدانوب وتخلت لروسيا مقابل ذلك عن جنوبي بساربيا. ومما نصت عليه الاتفاقية أيضاً ضم أجزاء من شرق الأناضول إلى روسيا والتخلي لبريطانيا عن جزيرة قبرص التي لم يخفَ عليها أهمية هذه الجزيرة كقاعدة يمكن الاستفادة منها لحماية قناة السويس التي تقع على رأس الطريق البحري المؤدي إلى الهند. أما فرنسا فقد تم إرضاؤها بالسماح لها باحتلال تونس.

لقد برهنت اتفاقية برلين على مدى هيمنة أوروبا على معظم

بلاد العالم وقدرتها على تنفيذ خططها وبالتالي التحكم بمصائر الشعوب ورسم خريطة العالم حسب أهوائها ومصالحها. ففي سنة 1884 تقاسمت الدول الأوروبية القارة الأفريقية وعملت الشيء نفسه في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد نجم عن هذه الهيمنة الأوروبية عواقب مصيرية. إذ تصوّر بعض الناس في الشرق والغرب شعوراً خاطئاً بأن التفوق العسكري لأوروبا يعكس تفوق الغرب ثقافياً وأخلاقياً ودينياً.

وأخيراً تمكن العثمانيون من إحراز نصرٍ متواضع على اليونانيين في حرب قصيرة خلال الفترة 1897 ـ 1898 بيد أنهم تكبدوا خسائر في ليبيا حيث تمكنت إيطاليا من الاستيلاء على طرابلس الغرب بين سنتي 1911 و1912، كما خسروا أيضا مناطق أخرى في حرب البلقان التي اندلعت بعيد ذلك (1912 ـ 1913). وشارك في هذا الصراع كل من اليونان وبلغاريا وصربيا التي قاتلت العثمانيين مجتمعة إلى أن دب النزاع بينها. وفي النهاية خسر العثمانيون ما تبقى من ممتلكاتهم في أوروبا ولم يبق تحت سيطرتهم سوى السهل الساحلي بين أدرنة واسطنبول. وهكذا أصبحت حدود الدولة العثمانية من الجانب الأوروبي لا تبعد عن اسطنبول سوى ساعات قليلة بالقطار. في حين كانت هذه الإمبراطورية العظيمة في ذروتها تمتد من شواطئ بحر قزوين حتى مشارف ڤيينا (الخريطة رقم 5).

وفي سنة 1914 نشبت الحرب لعالمية الأولى التي وقفت فيها الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد بريطانيا

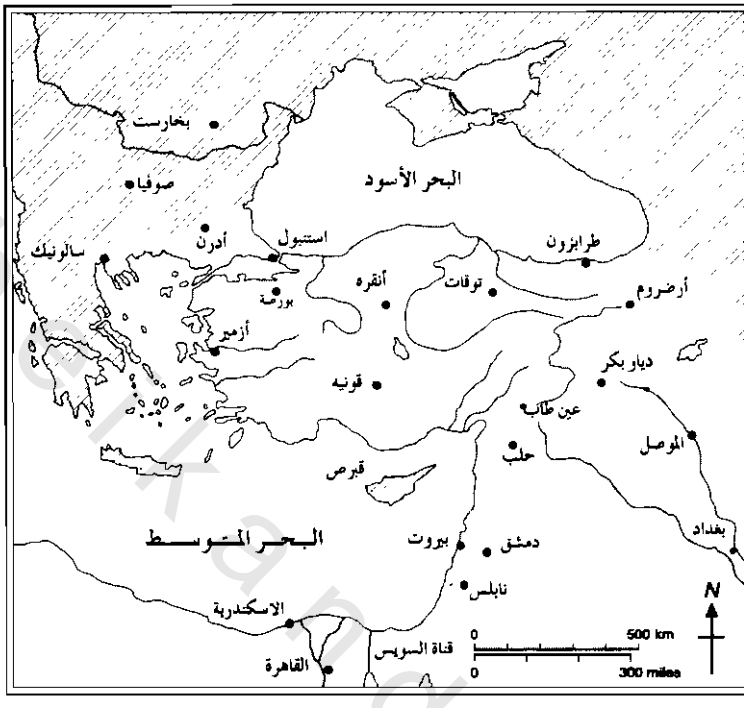

خريطة 5: الإمبراطورية العثمانية سنة 1914

وفرنسا وروسيا. وكان من نتائج هذه الحرب زوال الإمبراطورية العثمانية. والحق أن أغلبية كبار رجال الدولة كانت تميل على الأرجح إلى التحالف مع بريطانيا. لكن هذا الخيار لم يكن متاحاً نظراً لتضارب المصالح، لا سيما وأن روسيا كانت تطمح إلى التوسع على حساب العثمانيين والسيطرة على الممرات البحرية التي تصل بين البحر الأسود وبحر إيجه. وقد أدرك الساسة العثمانيون أن اتخاذ الدولة العثمانية موقفاً محايداً في

هذه الحرب لن يكون في مصلحتها وذلك لأن الطرف المنتصر أياً كان، سيعمد لا محالة إلى تجزئة الدولة العثمانية. وعلى ذلك قرر العثمانيون دخول الحرب إلى جانب ألمانيا وكان بعض أعضاء جمعية «تركيا الفتاة» ممن استولوا على مقاليد السلطة خلال الحروب التي واكبت أزمة البلقان، قد أبدو حماسة بالغة للمشاركة في الحرب إلى جانب ألمانيا، الطرف الذي خسر الحرب.

استمرت الحرب العالمية الأولى لأربع سنوات وعلى عدة جبهات، عانى العالم العثماني خلالها من ويلات الحرب معاناة بالغة وخسائر كبيرة في الأرواح من جراء المعارك والأوبئة وكذلك المذابح التي راح ضحيتها الكثير من الرعايا العثمانيين. انتهت الحرب بانتصار الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) واحتلت جيوش هاتين الدولتين الأقطار العربية والمقاطعات الأناضولية بالإضافة إلى اسطنبول. وتبين فيما بعد أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد عقدتا اتفاقاً سرياً سنة 1916 عرف باتفاقية سايكس بيكو Sykes-Picot، بشأن اقتسام الأقطار العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية. وكما هو معروف كان العراق والأردن وفلسطين من نصيب بريطانيا. في حين احتلت فرنسا سوريا ولبنان. وبقي الوضع على هذه الحال إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وبانهيار الدولة العثمانية برزت إلى الوجود دولتان مستقلتان. ففي الجزيرة العربية تمكنت الدولة السعودية الفتية من إنزال الهزيمة بمناوئيها ومن جملتهم الهاشميين في مكة. وفي

سنة 1932 أصبحت الدولة الجديدة تعرف باسم المملكة العربية السعودية. أما في الأناضول فقد قامت إثر انتهاء الحرب عدة حركات لمقاومة الاحتلال الأجنبي وسرعان ما تحولت هذه الحركات إلى حركات قومية ترمي إلى تحرير الأناضول حصراً باعتباره الوطن القومي للأتراك. وهنا تصدى قادة المقاومة للجيش اليوناني الذي تقدم نحو غربي وشمال الأناضول مستغلاً تفكك الدولة العثمانية. ولكن الأتراك استجمعوا قواهم وهبوا للدفاع عن أرضهم وحشدوا ما استطاعوا من طاقات لهذا الغرض مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى العدول عن احتلال البلاد بعد أن شعروا بأن ذلك سيكلفهم غالياً. والحق أن القادة الأتراك آنذاك كانوا على استعداد للتفاوض مع الحلفاء حول قضايا معينة مثل (1) تسديد الديون التي تراكمت على الدولة العثمانية قبل الحرب، و(2) الممرات البحرية التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه، و(3) التنازل عن سيادتهم على الأقطار العربية. وأخيراً تم الاتفاق بين القوى العظمى والقوميين الأتراك على الإقرار بزوال الإمبراطورية العثمانية الذي أصبح حقيقة واقعة. وفي سنة 1922 انتهى حكم السلاطين؛ وبعد ذلك بفترة وجيزة (1923) ألغيت الخلافة العثمانية شكلاً ومضموناً.

تطور الدولة العثمانية في الحقبة 1808 - 1922

يمكن القول أن التحولات التي طرأت على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت نتيجة لمساعي السلطنة لإيجاد الوسائل التي تُمكِّنها من حكم رعاياها والدفاع عن حدودها. وهذه

المساعي لم تتوقف منذ القرن الرابع عشر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية اتبعت في القرن التاسع عشر نهجاً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي اتبع في القرن الثامن عشر.

شهد القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في عدد موظفي الدولة في كل من الإدارتين العسكرية والمدنية. ففي سنة 1908 بلغ عدد الموظفين العاملين في سلك الدولة ما يقرب من 35 ألف موظف. في حين كان عدد موظفي الدولة الرسميين لا يتجاوز ألفي شخص في نهاية القرن الثامن عشر. وقد واكب نمو الطبقة البيروقراطية تزايد المهام التي عهد إليها القيام بها. وكان الكثير من هذه المهام متروكاً في الماضي لرعايا الإمبراطورية. في حين اقتصر دور الدولة على جباية الضرائب والإعداد للحروب.

أما على صعيد الإدارات المحلية والمؤسسات المدنية فقد تُرك أمر العناية بهذه الأمور لرعايا الدولة ورجال الدين. فعلى سبيل المثال كان رجال الدين ورؤساء الطوائف من مسلمين ومسيحيين ويهود يتولون مهمة إنشاء المدارس ودور الأيتام وجمع التبرعات لصالح مؤسسات خيرية لخدمة إخوانهم في الدين. لكن الدولة بدءاً من القرن التاسع عشر شرعت تدريجياً بالعناية بالمرافق العامة وبدأت شيئاً فشيئاً تسير على نهج الدول الحديثة في هذا المجال. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد عدد العاملين في مؤسسات الدولة زيادة ملحوظة، وأصبح هناك وزارات مثل وزارة التجارة والصحة والمعارف «التربية والتعليم».

وقد طالت عملية التحديث، المرأة التي بدأت تتحرر من دورها التقليدي في المجتمع.

ونتيجة لتوسع الجهاز الإداري للدولة وتشعبه، ظهرت في القرن التاسع عشر طبقة بيروقراطية مركزية قامت على نحو تدريجي بإنشاء معاهد تعليمية لتدريب الموظفين في الاختصاصات التي تحتاجها على غرار المعاهد المماثلة في دول أوروبا الغربية. وأصبحت هذه الطبقة البيروقراطية تسيطر شيئاً فشيئا عَلى عملية اختيار الموظفين الحكوميين. وكانت معرفة اللغات الأوروبية من المؤهلات التي لا غنى عنها لمن يطمح إلى تعلم المهارات الإدارية والتكنولوجية التي باتت الدولة بحاجة إليها. وقد أُنشئ لهذا الغرض دائرة خاصة للترجمة Tercüme Odasi لسد حاجة الدولة من المترجمين وكان أكثر المترجمين من اليونانيين الذين أخذت الدولة تشك بولائهم لا سيما في الفترة التي واكبت حرب الاستقلال اليونانية. وقد جرى بعد ذلك إرسال بعثات إلى أوروبا لدراسة اللغات والعلوم التكنولوجية. وقد تولى خريجو المعاهد الأوروبية بعد عودتهم تعليم أبناء بلدهم في المدارس الجديدة التي أنشأتها الدولة.

ولم تغفل الدولة أمر العناية بالجيش الذي أصبح يعتمد النظم والتكنولوجيات العسكرية الغربية. وجدير بالذكر أن عدد أفراد الجيش جنوداً وضباطاً ارتفع من 24 ألف رجل سنة 1837 إلى 120 ألف رجل، كما أصبحت الدولة تعتمد على التجنيد الإجباري للفلاحين بعد أن كانت في الماضي تعتمد على

القوات التي كان يضعها الزعماء المحليون والولاة تحت تصرف الدولة. أضف إلى ذلك أن مدة الخدمة العسكرية للفرد أصبحت الآن تمتد لسنين كثيرة. ففي القرن التاسع عشر كان المجندون يبقون في الخدمة الفعلية أو رهن الاحتياط مدة لا تقل عن 20 سنة.

وفي الوقت نفسه استعانت الحكومة المركزية بالتكنولوجيات والوسائل الحديثة في ميدان المواصلات كالسكك الحديدية والتلغراف والتصوير الفوتوغرافي مستغلة هذه التسهيلات لإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على العناصر التي كانت من حين لآخر تتحدى سلطة الدولة. ومن هذه العناصر: الإنكشارية والقبائل والسلطات الدينية. ولا شك أن الحكومة المركزية استطاعت في القرن التاسع عشر أن تفرض هيبتها على المستوى المحلي أكثر من أي وقت مضى ولا سيما بعد أن قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية قضاءً مبرماً واستطاع كسر شوكة الزعماء المحليين في كل من الأناضول والولايات العربية ويرغمهم على احترام سلطة الدولة. وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لجأت الدولة إلى إنشاء أجهزة أمنية تدير شبكة من الجواسيس في اسطنبول وربما في مدن أخرى، مهمتها رصد حركات الناس وأحاديثهم.

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المركزية لم تكن تسيطر سيطرة تامة على كل ما يجري. فقد بقيت بعض القبائل تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي حتى زوال الإمبراطورية. وتجدر

الإشارة إلى أن الأكراد ما زالوا حتى يومنا هذا يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتي في تركيا وسورية والعراق. وعلى الرغم من ازدياد موارد الحكومة المركزية من ضرائب ورسوم، فقد بقي الزعماء المحليون يتمتعون بنفوذهم المعهود. فعلى سبيل المثال عندما أنشأت الحكومة مجالس محلية في الأقاليم والولايات، احتل الزعماء المحليون معظم المقاعد واستمر هذا الوضع حتى زوال الإمبراطورية (راجع الفصل السادس). وقد بقيت الدولة بوجه عام تجبي الضرائب على الأراضي الزراعية بطريقة «المزاد» الذي أشرنا إليه آنفاً. وكان الاقتصاد العثماني يقوم بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي الذي كان يسيطر عليه الأعيان والوجهاء المحليون، ولهذا السبب ظلوا يتمتعون بنفوذ قوي في الإدارات المحلية للولايات والأقاليم. ويميل بعض المؤرخون إلى الظن بأن الحكومة المركزية فشلت في فرض سيطرتها الكاملة من الوجهة الإدارية. في حين يرى البعض الآخر أن الحكومة المركزية كانت تقصد بالفعل تقاسم السلطة مع الزعماء المحليين سواءً في اسطنبول أو في الأقاليم الأخرى. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تستطع القضاء على النفوذ السياسي لرؤساء الطوائف الدينية ـ المسيحية والمسلمة واليهودية ـ وعلى الرغم من مساعي الحكومة للحد من نفوذ زعماء هذه الطوائف (الملل)، فقد بقي زعماء الطوائف الدينية وخاصة المسيحيين منهم يتمتعون بسلطة كبيرة على أتباعهم .

إذن؛ من هي الجهات أو القوى التي كانت تقرر السياسة

العثمانية خلال القرن التاسع عشر؟ ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال وخاصة في الفترة التي أعقبت سحق الإنكشارية على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826. والحق أن الحكومة المركزية بقيت ضعيفة خلال الفترة 1820 ـ 1830. ومن الشواهد على ذلك نجاح الجيشين الروسي والمصري في الوصول إلى مشارف اسطنبول. هذا في الوقت الذي كان فيه السلطان محمود (1808 ـ 1839) منهمكاً في القضاء على الإنكشارية وإخضاع الزعماء المحليين لمشيئة الباب العالي. ويمكن القول بأن مقاليد السلطة كانت بيد السلطان في الفترة الواقعة ما بين 1826 ـ 1839 ومن ثم انتقلت إلى الطبقة البيروقراطية (كبار موظفي الدولة) التي أخذت تقوى شيئاً فشيئاً خلال الفترة 1839 ـ 1876. وقد يستغرب المرء هذا التحول غير المتوقع لا سيما بعد أن وطد السلطان محمود الثاني دعائم حكمه. وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش سنة 1876 استبد بالحكم بعد فترة قصيرة من إعلانه سلطاناً. بيد أن المعارضة الشديدة التي لقيها من جمعية «تركيا الفتاة» أجبرته على إعادة العمل بالدستور العثماني الذي وضع سنة 1876 ونص على أن تكون الحكومة خاضعة للبرلمان. وكان هذا الدستور قد عُطل من قبل السلطان عبد الحميد. لكن هذه التجربة صادفت عقبات لا سيما بعد انسلاخ عدد من الأقاليم عن جسم الإمبراطورية إذ برهنت الأحداث أن مجرد وجود حكومة برلمانية ليس علاجاً لإيقاف النزيف الذي كانت الدولة تعاني منه. ومهما يكن من أمر فقد بقيت عناصر

مدنية تدير البلاد حتى سنة 1913 حين تسلمت القيادة ديكتاتورية عسكرية تنتمي إلى جمعية «تركيا الفتاة» وتعهدت بإنقاذ البلاد من حالة الضعف والتقهقر الذي أصاب الإمبراطورية.

التحولات التي طرأت على العلاقة بين الرعايا والدولة من جهة، وبين الرعايا أنفسهم من جهة أخرى

اتسم القرن التاسع عشر كما لاحظنا بمحاولة الدولة فرض سلطتها بشكل مباشر على جميع فئات المجتمع العثماني، بخلاف السياسة التي كانت تتبعها في العصور السابقة حيث كان النظام السياسي والاجتماعي يقوم على اعتبارات دينية وأمنية وكذلك مهنية. وكان هذا النظام يعتمد على أولوية المسلمين في الحياة العامة، أما رعايا الإمبراطورية من غير المسلمين فقد كانت الدولة تكفل لهم الحماية وممارسة شعائرهم الدينية مقابل ضرائب خاصة يدفعونها للخزينة (جزية). والحق أن غير المسلمين كانوا مواطنين من الدرجة الثانية إن صح التعبير، ولم يكن مسموحاً لهم عموماً بشغل مناصب في سلك الدولة أو الجيش بعكس ما كان عليه الحال في القرون الأولى لتأسيس الإمبراطورية. إلا أنه كان هناك استثناءات لهذه القاعدة. والواقع أن وضع الرعايا من غير المسلمين لا يمكن اختزاله بعبارة واحدة. إذ كان الكثير من الرعايا المسيحيين يتمتعون بحماية دول أوربية معينة ولا يخضعون للقوانين والأنظمة العثمانية المرعية بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة.

وقد اتخذت الدولة ثلاثة إجراءات قانونية بين 1829 ـ 1856 بإلغاء هذه الازدواجية في الحقوق والواجبات وتوحيد المجتمع العثماني من خلال إلغاء التمييز الطائفي بين المواطنين العثمانيين الذكور أياً كانت ديانتهم أو قوميتهم، أو بعبارة أخرى معاملة الجميع على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرصة للجميع دون تمييز للعمل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بالإضافة إلى وضع نظام ضرائبي موحد.

والجدير بالذكر أن المساعي التي بذلتها الدولة في هذا الشأن جاءت متزامنة مع مساعي مماثلة لدول أخرى في المجال نفسه ومن هذه الدول، الإمبراطورية النمساوية المجاورة وروسيا وكذلك اليابان. والحق أن الإصلاحات المنشودة كانت ترمي إلى إلغاء الامتيازات القانونية التي يتمتع بها المسلمون وجعل أحكام القانون العثماني تسري من جديد على أولئك المسيحيين الذين كانوا تحت حماية أو وصاية دول أجنبية معينة.

وفي سنة 1829 صدر قانون يستهدف توحيد «أغطية الرأس». المعروف أن الزي الخارجي للفرد كان فيما مضى يعكس مهنته وانتماءه الطبقي ومركزه الاجتماعي في الدولة العثمانية وكذلك في أوروبا الغربية والصين. والقانون الذي صدر سنة 1829 كان الغرض منه إلغاء هذه الظاهرة التي فرضتها الدولة والمجتمع.

وقد نص القانون على أن يكون غطاء الرأس واحداً لجميع

الذكور (باستثناء رجال الدين من المسلمين وغير المسلمين) ـ راجع الفصل الثامن. وهذه المساواة الشكلية لم تكن سوى الخطوة الأولى في هذا السبيل.

وفي سنة 1839 صدر مرسوم سلطاني يمكن اعتباره أول مرسوم إصلاحي في إطار برنامج عام أطلق عليه اسم «التنظيمات». وقد نص المرسوم على ضمان المساواة بين جميع رعايا الإمبراطورية وتحقيق العدالة لجميع رعاياها. وحدد الإجراءات التي ستتخذ لقمع الفساد وإلغاء بيع «حق جباية الضرائب» على الأراضي الزراعية، ووضع أنظمة ثابتة للتجنيد الإجباري تسري على جميع الذكور. وفي المقابل تعهدت الدولة بمنح رعاياها حقوقاً متساوية. وفي سنة 1856 صدر مرسوم سلطاني آخر (فرمان) يضمن حقوق جميع رعايا الدولة ومن جملتها حق الانتساب إلى مدارس الدولة وشغل المناصب الحكومية. كما أكد المرسوم على التزام جميع رعايا الإمبراطورية من الذكور الخدمة في الجيش.

لكن هذه الإصلاحات لم تشمل النساء في بداية الأمر. وعلى أية حال فقد أحرزت النساء تقدماً بطيئاً نحو نيل حقوقهن المدنية شأنهن في ذلك شأن بقية النساء في الدول الأخرى، مثل فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا بعد سنة 1870. والواقع أنه لم يرد ذكر لحقوق المرأة سواءً في القانون الخاص بالزي أو في المرسومين السلطانيين الصادرين سنة 1839 و1856. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وثيقة «إعلان حقوق الإنسان» الفرنسية لم تشر

إلى حقوق المرأة وكذلك وثيقة «إعلان الاستقلال» الأمريكية. وقد بقيت المرأة ترتدي الثياب التي دأبت على ارتدائها تبعاً للشريحة الاجتماعية أو القومية التي تنتمي إليها ولكن تبدل الأزياء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دفع بعض النساء إلى التحرر من ارتداء الثياب التقليدية. والواقع أن حقوق المرأة في المجتمع العثماني كانت من المسائل التي لم يكن من السهل معالجتها. ومن الثابت أن علية القوم كانوا غالباً ما يرسلون بناتهم إلى مدارس خاصة، على حين كانت بنات الطبقة الوسطى الصاعدة ينتسبن إلى مدارس الدولة. ويمكن القول أن النساء أو بعضهن بدأن يتلقين التعليم في المدارس الابتدائية التابعة للدولة، أما المدارس العالية أو الثانويات فقد بقيت حكراً على الذكور حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى أو قبيل ذلك. أما عدد العاملات في خدمة الدولة فقد كانت نسبتهن ضئيلة وكانت الغالبية الساحقة من النساء العاملات تعمل في مجال التدريس في مدارس مخصصة للنساء.

لكن المساواة المنشودة في الحقوق والواجبات لم تتحقق سواءً كان الأمر يتصل بالرجال أو النساء. ففي الفترة 1880 ـ 1890 وبعدها، لم تتردد الدولة في معاقبة النساء اللواتي كن يظهرن بثياب تفتقر إلى الحشمة في نظر الدولة أو المجتمع. ومن جهة أخرى فإن القوانين الجديدة حدت من حقوق المرأة في التملّك ولم تعد المرأة تتمتع بالكثير من الضمانات التي كفلها لها الشرع الإسلامي في هذا المجال. والحق أن الحقوق

الملكية للمرأة شهدت تراجعاً في ظل التشريعات الجديدة. أما فيما يخص الخدمة العسكرية فقد رفض رعايا الدولة من غير المسلمين الخدمة في الجيش (بدعم ومباركة القوى الكبرى). وقد بقي الوضع كذلك حتى انقلاب 1908 حين تولى الحكم أنصار جمعية «تركيا الفتاة». وقد حاولت الحكومة الجديدة تطبيق قانون التجنيد الإجباري على المسيحيين الذين فضلوا الهجرة إلى العالم الجديد هرباً من الخدمة العسكرية. أضف إلى ذلك أن كبار رجال الدين ورؤساء الطوائف عمدوا إلى استقطاب الدول الكبرى لضمان بقاء بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الطوائف. كما أن الدولة من جهتها لم تفِ بالوعود التي قطعتها بالعمل على إتاحة الفرصة لغير المسيحيين بشغل وظائف في مؤسسات الدولة وفقاً لنسبتهم العددية. ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أن الدولة حققت بعض الإنجازات الملموسة في مجال تطبيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع.

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: ما الذي جعل الدولة العثمانية (أو أية دولة أخرى) تركز على قضية المساواة وتسعى لتغيير النظام الاجتماعي الذي ثبت لعدة قرون؟ لا سيما وأن الكثير من الدول اعتمدت في قوتها على نظام يقوم على الامتيازات الطبقية لأقلية وليس على حقوق الأغلبية. للإجابة عن السؤال الذي طرحناه لا بد من وضعه أولاً في إطاره العام (الإنساني) قبل التطرق إلى الحالة العثمانية. لا شك أن المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية جعلت من فرنسا بين عشية

وضحاها أقوى أمة في القارة الأوروبية بفضل التجنيد الإجباري الذي شرَّعته الثورة لجميع القادرين على حمل السلاح levée en mass. وقد أثبتت الأحداث أن التجنيد الإجباري العام أسهم إلى حد بعيد في تعزيز قوة الدولة على الصعيدين السياسي والعسكري. ولكي يتقبل الشعب فكرة التجنيد الإجباري في ذلك الحين كان لا بد من منح الذكور كافة الحقوق السياسية والمدنية، هذا أولاً.

ثانياً: من الملاحظ أن قوة أوروبا الاقتصادية أخذت تتنامى منذ سنة 1500 وربما قبل ذلك، بحيث أصبح الاقتصاد الأوروبي أكثر قوة وحيوية من أي اقتصاد في أية دولة أخرى بما فيه الدولة العثمانية. وقد نجم عن تنامي العلاقات التجارية والاقتصادية بين الغرب الأوروبي والدولة العثمانية، تزايد النفوذ الاقتصادي للرعايا المسيحيين على حساب المسلمين. ويبدو أن التجار الأوروبيين كانوا يثقون بالتجار المسيحيين العثمانيين أكثر من ثقتهم بالمسلمين. وهناك عامل آخر وهو أن التجار المسيحيين كانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية مكنتهم من شراء وبيع مختلف السلع المستوردة بأسعار أدنى من التجار المسلمين، وذلك بفضل تلك الدول الأوروبية التي نصبت نفسها وصيا على مصالح المسيحيين في الدولة العثمانية. أضف إلى ذلك أن الدولة العثمانية بقيت حتى نهاية القرن الثامن عشر تميل إلى توظيف المسلمين حصراً في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. لذلك ليس مستغرباً أن يلجأ المسيحيون للعمل في

ميدان التجارة. وقد أدى تزايد التبادل التجاري بين المشرق العثماني وأوروبا الغربية والوسطى إلى نشوء طبقة تجارية من العثمانيين المسيحيين الذين تمكنوا بفضل الأرباح التي كانوا يجنونها من أن يصبحوا قوة اقتصادية لا يستهان بها بدءاً من القرن الثامن عشر. لذلك ومن هذا المنطلق، رأت الدولة العثمانية أن مصلحتها تقضي بمنح المسيحيين كامل حقوقهم المدنية. وقد ضمنت المراسيم التي صدرت في السنوات 1829 و1839 و1856 تحقيق المساواة بين الطوائف المسيحية والإسلامية.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى أن هذه المراسيم كانت جزءاً من برنامج مدروس للمحافظة على ولاء العثمانيين المسيحيين في منطقة البلقان، وكانت روسيا وآل الهابسبورغ يتنافسان على استمالة هذه العناصر. زد على ذلك الحركات التي كانت تسعى للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. موجز القول أن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع (الذكور) بقي من أولويات الحكومات العثمانية حتى زوال الدولة سنة 1922. بقي أن نشير إلى أن الدولة بعد سنة 1878 جنحت إلى منح الأولوية لحقوق المسلمين وخاصة إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وأيضاً في السنوات الأخيرة من حياة الدولة. وليس من قبيل الصدفة أن هذا التحول حصل بعد معاهدة برلين سنة 1878 وانسلاخ عدد من الأقاليم المسيحية عن الإمبراطورية بحيث أصبحت غالبية السكان من المسلمين لأول مرة منذ قرون كثيرة.

نمو الشعور القومي في الشرق الأوسط إبان القرن التاسع عشر

من المؤكد لدينا أن العلاقات بين مختلف الطوائف في المجتمع العثماني كانت في معظم الأوقات علاقات يسودها التعايش السلمي. ويمكن القول بأن النظام العثماني قد نجح إلى حد ما في الصمود أمام تقلبات الزمن. نقول ذلك ونحن ندرك أن كثيرين يخالفون هذا الرأي. إذ لا تزال «الفظائع» التي ارتكبت في بلغاريا والمذابح الأرمنية حية في مخيلة الأوروبيين أو على الأصح في ذاكرتهم التاريخية حتى يومنا هذا. إن هدفنا في هذا الجزء من البحث إعادة النظر بالجانب « الدموي» للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، وذلك بوضع الأمور في إطارها التاريخي الأوسع (راجع الفصل التاسع). وبوجه عام نقول: كي نفهم هذا الجانب لا بد من اعتباره من الظواهر التاريخية التي رافقت تطور ونشوء الدول القومية في كل مكان بما في ذلك الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة وشرق وجنوب آسيا.

ما من شك أن الحكم العثماني تخلله الكثير من القسوة والعنف. ففي سنة 1822 قام العثمانيون بقتل أو إجلاء جميع سكان جزيرة خيوس إبان الثورة اليونانية. وفي سنة 1860 قُتل آلاف المسيحيين من سكان دمشق لأسباب طائفية وطبقية. وبين سنتي 1895 و1896 قامت جماعات من المسلمين من عامة الشعب بقتل أعداد غفيرة من الأرمن في اسطنبول، ومن الجائز أن تكون الحكومة قد لعبت دوراً في ذلك. ولكن الحدث الأسوأ كان مقتل 600 ألف من المدنيين الأرمن في الفترة ما بين

1915 ـ 1916 على يد الجنود العثمانيين وعناصر أخرى من أوباش العامة،(راجع الفصل التاسع).

من الصعب تحميل المسلمين العثمانيين وحدهم مسؤولية إراقة الدماء في كل مكان. ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر حصلت صدامات دموية بين الدروز والمسيحيين الموارنة في جبل لبنان. وفي سنة 1821 قام عدد من اليونان الأرثوذكس في مدينة طرابلس بقتل مجموعة من المسلمين. وفي سنة 1876 قام المسيحيون البلغار بقتل حوالي ألف مسلم ورد المسلمون على ذلك بذبح 3700 مسيحي. وقد أثار هذا الحدث في حينه استنكار الصحافة الأوروبية وعطفها على البلغار دون الإشارة إلى ما تعرّض له المسلمون قبيل ذلك بفترة قصيرة. والحق أن مثل هذه المآسي لم تقتصر على القرن التاسع عشر. ففي أوائل القرن الخامس عشر لم يتردد السلطان سليم الأول في حروبه في شرق الأناضول من قتل الآلاف لمجرد الاشتباه بأنهم يدعمون أعداءه الصفويين.

وللإنصاف نقول أن صفحات التاريخ الأوروبي والأمريكي هي أيضاً ملطخة بدماء الكثيرين من الأبرياء. يكفي أن نُذكّر أن الولايات المتحدة الأمريكية إبان توسعها قبل الاستقلال وبعده ارتكبت الكثير من الأعمال الوحشية بحق الهنود الحمر والأرقاء الأفريقيين. وهناك شواهد أخرى على فظائع ارتكبت في أوروبا. ومن الأمثلة على ذلك مذبحة سانت بارثولوميو سنة 1572 التي ذهب ضحيتها عشرة آلاف بروتستانتي فرنسي بتحريض من

الملك الفرنسي نفسه. وفي الفترة 1793 ـ 1794 عندما تولت حكومة الإرهاب الحكم في أعقاب الثورة الفرنسية جرى إعدام 17000 مواطن فرنسي. وأخيراً شهد القرن العشرين أحداثاً أكثر فظاعة أبرزها « المحرقة اليهودية» والمذابح الجماعية في البوسنة وكوسوفو وروندا ـ بوروندي. إننا لا نسرد هذه الوقائع لتبرير المجازر التي ارتُكبت في العهد العثماني بل لتبيان حقيقة تاريخية عامة مؤداها أن نشوء الدول والأمم (بالمفهوم القومي) كان دائماً يتسم بالعنف والدموية.

وهناك عامل آخر لا ينبغي إغفاله وهو أن المجتمع العثماني كان مجتمعاً متعدد الأديان والقوميات، ومن الملاحظ أن العلاقات بين مختلف الطوائف لم تكن على ما يرام وازدادت سوءاً إبان القرن التاسع عشر. والسؤال المطروح: لماذا حصل ما حصل في هذه الحقبة بالذات؟ هل كانت الاضطرابات الداخلية في أرجاء الإمبراطورية ناجمة عن تنامي المشاعر القومية التي تفجّرت في القرن التاسع عشر؟ هناك خلاف حاد بين المؤرخين حول الأسباب الأساسية لظهور الحركات الانفصالية في كل من منطقة البلقان والأناضول (وإلى حد ما في الأقطار العربية).

وبوجه عام هناك وجهتا نظر حول هذا الأمر: يذهب بعض الباحثين إلى أن الإصلاحات كانت بالفعل ترمي إلى نشر العدالة وتحقيق المساواة بين جميع فئات المجتمع ولكنهم يرون أن تطبيق هذه الإصلاحات كان بطيئاً، مما أدى إلى شعور بالإحباط لدى العامة، وما كانت الثورات التي اندلعت هنا وهناك إلا

نتيجة لتفاقم هذا الإحباط. في حين يرى باحثون آخرون أن العلة تكمن في الاضطهاد والظلم الاجتماعي على الصعيدين السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى سوء الإدارة العثمانية وغياب الحقوق السياسية، مما أدى إلى تنامي المشاعر القومية لدى الزعماء والوجهاء المحليين ودفعهم إلى السعي للاستقلال عن الدولة العثمانية[2].

من هذا المنطلق تحتل المسألة القومية المقام الأول في تحليل أسباب تفكك الدولة العثمانية. هناك أطروحتان في هذا الشأن، تقول الأطروحة الأولى (وهي الأقدم) أن تنامي الشعور القومي أو الشعور بالانتماء إلى أمة معينة لها خصائصها، أدى إلى نشوء الدول القومية الحديثة. في حين تقول الأطروحة الثانية (وهي الأحدث) أن المشاعر القومية تتشكل وتترسخ بعد أن تتأسس الدول والحكومات التي تغذي بدورها هذه المشاعر للمحافظة على كيانها ضمن حدودها الإقليمية[3].

وأياً كان الأمر، من المفيد دراسة الجانب القومي وفهمه بصورة أعمق لعلنا نكتشف القوى الفاعلة التي فجّرت الصراعات

---

(2) راجع كتاب خليل إينالجيلك، Application of Tanzimat، وكذلك كتاب L.S. Stavrinos، The Balkans since 1453 لرؤية مختلفة (New York, 1958).

(3) يرى L. S. Stavrinos أن الانتماء القومي يسبق تكوّن الدولة، راجع كتاب The Balkans since 1453 (New York 1958)، وكذلك كتاب Benedict Anderson، Imagined communities: Reflections on the origins and spread of nationalism الذي يعالج ظاهرة الانتماء القومي.

الأهلية والمذهبية داخل المجتمع العثماني، بالرغم من أن هذا المجتمع بقي متماسكاً نسبياً لعدة قرون. إذن ليس الموضوع بالسهولة التي توحيها بعض المقولات الشائعة التي لا يمكن أخذها على محمل الجد. ومن هذه المقولات أن الأوضاع الاقتصادية المتردية في شبه جزيرة البلقان بالإضافة إلى فساد الإدارة العثمانية وتعسفها جعلت السكان يطمحون إلى التحرر والاستقلال. بيد أن هذه المقولة تجانب الحقائق التي توصلت إليها آخر الأبحاث التي أثبتت أن العكس هو الصحيح. ففي بلغاريا العثمانية مثلاً أدى إصلاح نظام الضرائب إلى المزيد من الاستقرار الداخلي بحيث أصبحت الحياة أكثر أماناً، ويمكن القول بأن الاقتصاد البلغاري شهد نمواً منذ منتصف القرن التاسع عشر أي قبل انفصال الأقاليم البلغارية عن الدولة العثمانية. وعموماً تشير الدلائل إلى أن بلاد البلقان كانت تنعم بازدهار اقتصادي عشية انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية لتصبح دولاً مستقلة. لكن هذه الدول الجديدة ما لبثت أن اتبعت سياسات اقتصادية خرقاء أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية. والحق يقال أن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل الاستقلال. خلاصة القول إننا لا نستطيع على ضوء هذه الحقائق أن نعزي ظهور الحركات الانفصالية إلى تردي الحالة الاقتصادية[4].

(4) راجع كتاب Palairet في المراجع االملحقة بهذا الفصل.

ولكي نفهم العنف الذي ارتبط بالنزاعات القومية في القرن التاسع عشر يحسن بنا أن نضع هذه المقولات والأطروحات جانباً ونركز بصورة أدق على عدة عوامل مجتمعة ومنها العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية وتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض.

دور الإستثمارات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر

كانت الضرائب المستوفاة من القطاع الزراعي المصدر الأساسي لتسديد جزء من نفقات الدول الإدارية والعسكرية بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي أتاحها النمو الاقتصادي للدولة وخاصة بعد سنة 1840 (راجع الفصل السابع). لكن هذه الأموال لم تكن كافية لتغطية كافة نفقات الدولة. لذلك اضطرت الدولة للجوء إلى الدول الأوروبية الغنية للحصول على قروض. ولم يكن يخفى على الحكومة العثمانية المخاطر المترتبة على ذلك، وبقيت حتى منتصف القرن التاسع عشر ترفض إتباع هذه النهج خشية أن يؤدي ذلك إلى هيمنة الأوروبيين اقتصادياً أو سياسياً. وأخيراً وجدت الحكومة أنه لا مفر لها من الاقتراض لتسديد تكاليف حرب القرم (1853 ـ 1856) التي شاركت فيها الدولة العثمانية بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضد روسيا. وتوالت بعد ذلك القروض وهو الأمر الذي كانت تخشاه الدولة وتسعى لتفاديه. وفي الفترة (1870 ـ 1880) وجدت الدولة العثمانية نفسها عاجزة عن تسديد الديون المستحقة عليها لدائنيها الأوروبيين. والجدير بالذكر أن مصر وتونس وعدة دول أخرى

حول العالم كانت في ذلك الحين تعاني من أزمة مماثلة. وللخروج من أزمتها المالية عمدت الحكومة العثمانية إلى التفاوض مع الجهات الدائنة وتمخض عن هذه المفاوضات تشكيل «مديرية الدين العام» تحت إدارة لجنة تمثل الدائنين، مخولة الإشراف على بعض قطاعات الاقتصاد العثماني وتحويل ما أمكن من موارد هذه القطاعات لتسديد جزء من الديون المستحقة. وبمرور الوقت تحولت هذه المديرية إلى هيئة بيروقراطية ضخمة تضم 5 آلاف موظف لجباية الضرائب وتحويلها إلى حساب الدائنين الأوروبيين. وقد بقيت القروض الخارجية منذ ذلك الحين مصدراً من مصادر تمويل البيروقراطية العثمانية المتنامية، بشقيها المدني والعسكري.

والحق أن مديرية الدين العام أسهمت في تشجيع الممولين الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم داخل الدولة العثمانية وخاصة في مجال السكك الحديدية وبناء الموانئ وبعض المرافق العامة. وما من شك أن أغلب المشاريع من هذا النوع التي تم تنفيذها في الدولة العثمانية جاءت نتيجة لاستثمارات عدد من الشركات الأجنبية وبطبيعة الحال برؤوس أموال أجنبية (راجع الفصل السابع). ولكن ثمن ذلك كان هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد العثماني. ومهما يكن من أمر فقد أدت القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص إلى إحداث تغييرات ضرورية في البنية التحتية للدولة. لكن الثمن كان باهظاً. إذ أصبحت الديون المتراكمة تشكل عبئاً ثقيلاً

يستنزف موارد الدولة ويهدد سلطتها وتعاملها مع رعاياها الذين كانوا في نهاية المطاف يسددون جزءاً من ضرائبهم لتغطية ديون الدولة الخارجية في وقت كانوا يشاهدون تزايد الاستثمارات الأوروبية حولهم وعلى مرأى منهم.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a* designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *Formation of the modern state* (Albany, 1989).

Adanir, Fikret. «The Macedonian questinn: the socio-economic reality and problems nf its historiographic interpretations», *International Journal of Turkish Studies*, Winter (1985 - 6), 43 - 64.

Ahmad, Feroz. *The making of modern Turkey* (London, 1993).

Akarli, Engin. *The long peace: Ottoman Lebanon, 1861 - 1920* (berkeley, 1993).

* Arat, Zehra F. *Deconstructing images of «The Turish woman»* (New York, 1998).

Berkes, Niyzai. *The development of secularism in Turkey* (Montreal, 1964).

* Brown, Sarah Graham. *Images of women: The portrayal of women in photography of the Middle East, 1860 - 1950* (London, 1988).

* Çelik, Zeyneb. *The remarking of Istanbul* (Seattle and London, 1989).

* Çole, Juan. *Colonialism and revolution in the Middle East: Social and cultural origins of Exgypt's Urabi movement* (Princeton, 1993).

«Feminism, class, and Islam in turn of the century Egypt», *International Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 394 - 407.

* Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Mechants and peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1900* (Berkeley, 1995).

Findley, Carter. *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789 - 1922* (Princeton, 1980).

Ottoman civil officialdom (Princeton, 1992).

Gelvin, James. *Divided loyalties: Nationalism and mass politics in Syria at the close of empire* (Berkeley, 1999).

Gerber, Haim. *Social origins of the modern Middle East* (Boulder, Co., 1987).

Hovannisian, Richard G., ed. *The Armenian people from ancient to modern times. II: Foreign dominion to statehood: The fifteenth century to the twentieth century* (New York, 1997).

Inalcik, Halil. «Application of the Tanzimat and its social effets», *Archivum Ottomanicum*, 5 (1973), 97 - 128.

* Keddie, Nikki, ed. *Women and gender in Middle Eastern history* (New Haven, 1991).

* Mardin, Serif. «Super-westernization in urban life in the last quarter of the nineteenth century», in Peter Benedict et al., eds., *Turke: Geographical and social perspectives* (Leiden, 1974), 403 - 445.

Marx, Karl. *The Eastern Question* (London, 1897 printing of letters dated 1853 - 1856).

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt* (Cambridge, 1988).

Orga, Irfan. *Portrait of a Turkish family* (New York, 1950).

* Palairet, Michael. *The Balkan economies c. 1800 - 1914: Evolution without development* (Cambridge, 1997).

* Quataert, Donald. «The age of reforms, 1812 - 1914», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 759 - 943.

Seton-Watson, R. W. *Disraeli, Gladstone and the Eastern Question* (London, 1935). (Compare with Marx above).

Sousa, Nadim. *The capitulatory regime in Turkey* (Baltimpore, 1933).

* Zilfi, Madeline. *Women in the Ottoman empire: Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden, 1997).

Zürcher, Erik. *The Unionist factor: The role of the Committee of Union and Progress in the Turkish nationaliste movement of 1950 - 1926* (Leiden, 1984).

* *Turkey: A modern history* London, 1993).

obeikandl.com